توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام 2003

أ.م.د ابتسام محمد العامري(*)

المقدمة :

قادت مجموعة من التغييرات الداخلية والخارجية بعد العام 1978 الصين الى سياسة خارجية قوامها الخروج من الاطار الضيق للعمل الى الاطار الواسع بمعنى الخروج من الاطار الاقليمي الى العالمي واعتماد انماط جديدة للتعامل مع دول العالم في محاولة لتوثيق علاقاتها وتنويعها بغية تعظيم الفوائد المتحققة .

لقد استوعبت الصين تجربتها التاريخية ورأت بان تقويض مجموعة اساسية من مصالحها والتزاماتها كان نتيجة واقعية لأعتمادها سياسة تحكمها الايديولوجية في جانبها الثوري في التعامل مع غيرها من الدول في ظل عالم يسير نحو مستويات عالية من الشراكة والتعاون رغم وجود التنافس خدمة لمصالح دوله ، فالتغيير اصبح يفترض السير في اتجاه مغاير بينما تسير الصين عكس التيار ، لذا قامت الصين بتغيير مسار اتجاهها واصبح هدفها الغالب هو استخدام الاداة الاقتصادية بوصفها وسيلة لبناء قدرات الدولة في الداخل وتحقيق نفوذها في الخارج ، ويؤشر هذا الترابط درجة عالية من التفاعل دفع سياستها خطوات الى الامام خلال مدة قصيرة .

وتكمن اهمية البحث في ان حاجة الصين المتنامية للطاقة والرغبة في استثمار فائضها المالي الضخم وايجاد الاسواق لتصريف منتجاتها ولد مجموعة من الضغوط الداخلية نحو احداث تحول في سياستها الخارجية من خلال زيادة حجم ونطاق علاقاتها الخارجية وتوسيع مشاركاتها في الفعاليات السياسية والاقتصادية الدولية والحرص على

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

استمرارية اتصالاتها ، وتعزيز اندماجها بالنظام الاقتصادي العالمي ، وهذا الامر سيجعلها تتعامل بفاعلية مع الاعباء المتزايدة لسياستها الجديدة وتكون اكثر تحملا لمسؤولياتها ، واكثر توافقا في علاقاتها .

اما اشكالية البحث فتتحدد في ان دبلوماسية الصين النشطة جعلتها اكثر مقبولية واحتراما من قبل دول العالم المختلفة ومنها العراق الذي بات يشعر ان مصداقية سياستها شكلت عامل جذب له ، وقد استثمرت الصين هذه الميزة افضل استثمار عندما توجهت للعراق بعد العام 2003 بقوة ، وبذلت جهودا كبيرة – مع مراعاة النفوذ الامريكي– لضمه الى دائرة اهتماماته وفي الوقت ذاته احترام خصوصية الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وهذا التحرك يجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات هي :

1- ما هو العامل الاساسي الذي يحرك سياستها تجاه العراق .
2- ما مدى تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على نجاح سياستها حيال العراق من عدمه.
3- هل سيشهد المستقبل تراجعا لتوجه الصين نحو العراق ام اندفاعا قويا .
4- هل شهد السلوك السياسي الصيني حيال العراق تغييرا ام بقي يسير على وفق منهج واحد .

وتقوم فرضية هذا البحث على حقيقة ان الفكر الاستراتيجي الصيني يحكمه مبدأ السياسة النفعية (البراغماتية) القائمة على عنصري الربح والخسارة ، فأي تحرك خارج الحدود ايا كان نوعه يستلزم اجراء موازنة دقيقة بين حجم الارباح التي سيحصل عليها وحجم الخسائر التي يتكبدها من خلال اتباع اساليب دبلوماسية ذكية وفاعلة ومؤثرة ومرنة تستهدف تعظيم الارباح وتقليل الخسائر الى اقل قدر ممكن .

المبحث الاول : السياسة الصينية حيال العراق قبل العام 2003 .

يمكن ان نؤشر العام 1949 وهو تاريخ قيام جمهورية الصين الشعبية بوصفها البداية الحقيقية لتوجيه الاهتمام الصيني نحو العراق ، توجها لم يحقق للصين في ذلك الوقت

مراميها نظرا لوقوع العراق في دائرة النفوذ الغربي الذي كانت الصين ترفع لواء معارضته ، وما استتبعه من اقامة علاقات مع جمهورية الصين الوطنية (تايوان) وعدها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني ، ، ولم يتوقف الامر عند تبني العراق مواقف تعد معادية بنظر الصين بل امتدت الى حد ادانة الاخيرة لتدخلها في حرب كوريا من خلال تأييد العراق لقرار الامم المتحدة الصادر في شباط 1951 والقاضي برفض التدخل الصيني في كوريا ، ولم تفلح الصين في مساعيها للتقرب من العراق على الرغم من مشاركة البلدان في مؤتمر باندونغ الذي اسس لحركة عدم الانحياز في العام 1955 [1] ، والتقاء نائب رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل (شو آن لاي) بالوفد العراقي وموافقة الاخير على استقبال وفود ثقافية صينية [2] .

لم يستمر الحال على ماهو عليه فثورة 14 تموز في العام 1958 دفعت نحو تغيير العراق لبوصلة توجهاته وتحالفاته الخارجية عبر الاتجاه شرقا نحو الاتحاد السوفيتي والصين التي اعلنت اعترافها بالحكم الجديد بعد يومين من قيامه عبر برقية ارسلها وزير الخارجية الصيني (تشن يي) الى نظيره العراقي يعرب فيها عن رغبة الصين في تطوير علاقاته بالعراق على اساس مبادئ مؤتمر باندونغ [3] ، ولم تمضي سوى مدة بسيطة حتى تم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما في 28 آب 1958 لتشهد العلاقات بينهما تعاونا في مجالات عدة [4] .

نظرت الصين التي كانت قد دخلت سباق محموم لقيادة المنظومة الاشتراكية مع الاتحاد السوفيتي الى عبد الكريم قاسم قائد ثورة 1958 بوصفه قائدا ثوريا بأمكانه قيادة توجه جديد في المنطقة يستند على قاعدة تحدي الوجود الغربي في المنطقة خاصة بعد ان سحب عضوية العراق من حلف بغداد الذي عد في حينه احد وسائل الولايات المتحدة في منع التغلغل الشيوعي في المنطقة ، لكن نظرة الصين لقاسم تحولت من الايجاب الى السلب بعد المشاكل التي شابت علاقة قاسم بالحزب الشيوعي العراقي ، وبعد ان نفضت يديها منه اتجهت الصين الى دعم الحركات التحررية والثورية في المنطقة [5] .

حكم التوتر علاقة الصين بالعراق خلال عقدي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ، ويعزى هذا التوتر لثلاثة اسباب هي : العلاقة السيئة ما بين قاسم والشيوعيين كما اسلفنا ، ومسألة استقلال الكويت في حزيران 1961 اذ اتخذت الصين فيها موقفا غير داعم للعراق ، فعلى الرغم من انها لم تعترف بأستقلال الكويت كي لا تلحق ضررا بعلاقتها الهشة بالعراق الا انها ارسلت رسالة تهنئة لقادة الكويت بهذه المناسبة ، فضلا عن التقارب الذي حصل في العلاقات العراقية – السوفيتية .

ان حدوث بعض الاشارات الايجابية مثلل توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين العراق والصين في العام 1971 ، وتعهد الصين بدعم جهود الحكومة العراقية الرامية الى تاميم ثرواته النفطية من سيطرة الشركات الاحتكارية الاجنبية في العام 1972 لم ينه التوتر بين البلدين ، الا ان الامور قد تغيرت بحلول منتصف سبعينيات القرن الماضي اذ شهدت علاقة الطرفين تحسنا كبيرا على حساب تراجع العلاقة القوية مع الاتحاد السوفيتي [6].

واذا كان التوتر هو السمة الغالبة للحقبة الآنفة الذكر فأن الحياد كان السمة المميزة لعقد ثمانينيات القرن الماضي ، اذ اتخذت الصين موقفا محايدا من الحرب العراقية – الايرانية منذ اندلاعها حتى نهايتها على الرغم من ان الصين اعربت عن قلقها من استمرار الحرب لخشيتها من امرين هما : تغلغل الاتحاد السوفيتي في المنطقة من خلال احد طرفي النزاع ، واحتمالية توسع نطاق الحرب ليشمل دول الخليج العربي . ان موقف الحياد لم يمنعها من تحقيق مكاسب من هذه الحرب ، اذ مهد لها كسب ثقة طرفي الحرب من خلال اتباع سياسة الحياد وحاجة الطرفين للسلاح الى ان تصبح المصدر الاساسي للسلاح والمرجل الذي بقيت الحرب بسببه مستعرة لمدة ثماني سنوات ، اذ شكلت صادرات السلاح الصيني لطرفي النزاع ما نسبته 70% من اجمالي صادراتها العسكرية خلال المدة ما بين 1982– 1986 شكلت واردات العراق منها ما يقارب 3,3 مليار دولار فضلا عن الحصول على عقود تجارية واستثمارية في العراق [7].

حلت سياسة المرونة محل سياسة الحياد في التعامل مع العراق مع اندلا ع ازمة الكويت بعد دخول القوات العراقية الى اراضيها في العام 1990 ، وقد برزت هذه المرونة في استدعاء وزارة الخارجية الصينية السفير العراقي والقائم بالاعمال الكويتي وسلمتهما مذكرتين رسميتين طالبت فيها العراق بالانسحاب من الكويت واحترام سيادته ، وتفهم الموقف السعودي بأستدعاء القوات الامريكية لمساعدتها في حماية اراضيها ، وتأييد كل القرارات الصادرة عن مجلس الامن الخاصة بالعراق ما عدا القرار رقم 678 الخاص بأخراج القوات العراقية من الكويت الصادر في العام 1990 والقرار رقم 687 الخاص بشروط وقف اطلاق النار في 3 نيسان 1991 من خلال امتناعها عن التصويت .

يعود تخوف الصين من استخدام القوة العسكرية وتفضيلها للحل السلمي في معالجة ازمة الكويت الى خشيتها من :

1- هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج العربي التي تمتلك الصين مصالح كبيرة فيها.

2- احتمالية مشاركة اليابان بقوات غير قتالية في حرب الخليج مما يعني بعث الحياة في الروح العسكرية اليابانية المعادية بطبيعتها للصين .

حققت سياسية المرونة التي اتبعتها الصين النتائج المرجوة منها من خلال ما يأتي :

1- رفع العقوبات الامريكية المفروضة عليها بعد احداث ميدان (تيان آن مين) في العام 1989 من خلال توقيع اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة بلغت قيمته 10 مليار دولار والحصول على وعد بأن تحظى الصين بالدولة الاولى بالرعاية .

2- الحصول على قرض كويتي لبناء مجمع للالمنيوم في الصين .

3- دخول سوق السلاح الخليجي اذ وقعت الصين عقدا مع حكومة الكويت في تشرين الثاني 1997 لبيع 72 مدفع هاوتزر من طراز BL 245 عيار 155 ملم [8] .

استمرت السياسة الصينية للتعامل مع الازمة العراقية خاصة بعد فرض العقوبات على العراق بالدعوة الى دعم المبادرات الداعية الى رفع العقوبات على العراق ورفض الحظر الجوي الذي فرضته القوى الغربية على العراق لعدم اتفاقه مع ميثاق الامم المتحدة، والتعبير عن قلقها من القصف الجوي الذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة[9] ، ورفض القرار الذي اصدره الكونغرس الامريكي في العام 1996 المسمى بقانون تحرير العراق والذي يعد بنظرها تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للدول الاخرى [10] ، والترحيب بأتفاق (النفط مقابل الغذاء) الذي وقعته الحكومة العراقية مع الامم المتحدة ، اذ سمح لها هذا الاتفاق بتوقيع بعض الاتفاقات التجارية والنفطية مع العراق ، وعقود لبيع اقمار صناعية لرصد الاحوال الجوية ومعدات لمراقبة السطح والاتصال وصلت قيمتها الى ما يزيد عن 24 مليون دولار امريكي [11] .

اذن تميز الموقف الصيني من العراق قبل العام 2003 بالتوازن في محاولة منه لتحقيق امرين ، الاول هو مجاراة السياسة الامريكية حيال العراق كونه السبيل الوحيد للحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع الغرب ، والثاني هو الحفاظ على علاقتها مع العراق والتأكيد في الوقت ذاته على استقلالية سياسته الخارجية من خلال الامتناع عن التصويت على بعض القرارات [12] .

المبحث الثاني : السياسة الصينية تجاه العراق بعد العام 2003 .

عندما بدأت الولايات المتحدة بدق طبول الحرب بقوة على العراق في بداية العام 2003 بدأت الصين بالتحرك من خلال وسائل عدة منها اعرابها المتواصل من خلال بياناتها الرسمية عن القلق من شن الحرب على العراق داعية الى حل المسألة بالطرق السلمية في اطار الامم المتحدة ، فضلا عن حثها العراق على الالتزام بقرارات مجلس الامن [13] ، ودعم جهود كل من فرنسا والمانيا وروسيا لمنح المفتشين الدوليين مزيدا من الوقت [14] ، وعلى الرغم من الحاح الجانب الفرنسي بدعوة الصين الى اتخاذ موقف اكثر قوة وجدية في رفض التدخل العسكري الامريكي الا ان ذلك لم يحصل [15] ، وكان لعدم الجدية تلك ما يسوغها وهو مراعاة الصين لمصالحها الاستراتيجية في جنوب شرق اسيا وايجاد تفاهم مع الولايات المتحدة بشأن تايوان وكوريا الشمالية [16] ،

اذ اتسم الموقف الصيني من الحرب على العراق بطابعين الاول هو طابع الاعتمادية على مواقف روسيا وفرنسا واتخاذ موقف مماثل لمواقفهم ، والثاني طابع الابتعاد عن التنديد بالاجتياح الامريكي للعراق ، ويعد القلق الصيني من الاجتياح الامريكي للعراق الى جملة من الاسباب ابرزها :

1- خشية الصين من فقدان مصالحها الاقتصادية في العراق التي اسست لها في عهد النظام السابق .

2- تخوف الصين من سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة في العراق مما يعني تهديد امدادات الصين المستقبلية من النفط .

3- التأثيرات السلبية التي يتركها هذا الاجتياح على بلد مسلم مثل العراق على حالة الامن في الصين ذاتها لا سيما في المناطق الشمالية الغربية منها التي تقطنها غالبية اسلامية[17] والتي تعد من المناطق المتوترة في الصين .

وبعد ان اصبح الاحتلال الامريكي للعراق امرا واقعا دعت الصين الى اعادة القضية العراقية الى الامم المتحدة ، واعادة السيادة للعراقيين وتشجيع العملية السياسية [18] ، والدخول من موقف الشراكة مع الولايات المتحدة في اعادة اعمار العراق وايجاد قاعدة مصالح مشتركة بين الطرفين [19] .

تمكنت الصين اعتمادا على هذه السياسة من تحقيق مكاسب جوهرية تمثلت في حكمة حكومة بكين في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، اذ رأت ان الولايات المتحدة اساءت التقدير في اطالة وجودها في الشرق الاوسط وتراجع سياسة احتواء الصين ، واطلاع بكين على الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية الامريكية التي استخدمتها في الحرب على العراق ، كما كشفت هذه الحرب عن ضعف مصداقية الولايات المتحدة وحلفاؤها في الحفاظ على السلم العالمي [20] ، وتراجع دبلوماسيتها وقوتها الناعمة ، وقد توصل بعض المفكرين الصينيين الى قناعة مفادها ان مرحلة ما بعد احتلال العراق قد اشرت الازمة الحقيقية للحضارة الامريكية قد بدأت فعلا وان

شمس الحضارة الصينية سوف تشرق بعدها ، وهذا يعني بنظر هؤلاء بداية اضمحلال قوة الولايات المتحدة [21].

ترى الصين ان مساعيها لتوثيق علاقتها بالعراق يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار التواجد الامريكي في المنطقة ، فهي تحرص دائما على تجنب خلق اي تصادم او نزاع يمكن ان يتسبب بأستنزاف امكانياتها وطاقاتها البشرية وتهديد مصالحها مع الولايات المتحدة نظرا لاحتياج كل منهما للاخر استراتيجيا ، استنادا لذلك اتخذت السياسية الصينية تجاه العراق بعد العام 2003 طابعا تميز بمعايشة الوضع العراقي وتفهم طبيعته[22].

سعت الصين الى تطوير علاقتها بالعراق بعد العام 2003 واتخذت خطوات جدية في هذا المجال ابتدأتها بأعادة افتتاح سفارتها في بغداد في تموز 2004 ، ودعم النظام السياسي الجديد ، وتقديم مساعدات مادية وفنية له ، ودعوة المسؤولين العراقيين لزيارة الصين ، اذا زار الرئيس جلال الطالباني الصين عندما كان عضوا في مجلس الحكم في العام 2003 ، وفي العام 2007 بعد تسلمه منصب الرئاسة واسفرت زيارته عن توقيع خمس اتفاقيات تضمنت الاتي :

1- تسهيل عملية تنفيذ العقود النفطية المعقودة بين الشركات النفطية الصينية والحكومة العراقية في عهد النظام السابق .
2- الغاء الصين لديونها الحكومية والبالغة 8,5 مليار دولار المستحقة على العراق بنسبة 100% ،وتخفيض ديون الشركات الصينية الخاصة بنسبة 80% على مدى 17 عاما ابتداءا من العام 2010 .
3- تعزيز التعاون الدبلوماسي ما بين وزارتي خارجيتي البلدين .
4- تعزيز التعاون في المجالين الافتصادي والفني .
5- توفير برامج تدريبية للكوادر الوظيفية العراقية .

اعقب توقيع هذه الاتفاقيات انشاء آلية للتشاور السياسي بين الطرفين والتي عقدت اول اجتماعاتها في العام 2008 .

جاءت زيارة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي للصين في العام 2011 خطوة اخرى بأتجاه تعميق العلاقات العراقية – الصينية ، وقد اثمرت سياسته عن عدد من النتائج منها دعوة العراق للجانب الصيني لزيادة استثماراته في القطاع النفطي ، واقامة صندوق لأعادة اعمار العراق ، وامكانية تقديم قروض منخفضة الفائدة في قطاع المواصلات العراقي[23]، فيما دعا الجانب الصيني العراق الى تشجيع اقامة علاقات طويلة ومتواصلة وطويلة الامد بين البلدين في مجال النفط والغاز تنقيبا واستخراجا وتكريرا وتجارة .

لم تتوقف سلسلة زيارات المسؤولين العراقيين للصين اذ جاءت زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي للصين في كانون الاول 2015 تعزيزا للتعاون ما بين البلدين ، اذ اثمرت هذه الزيارة عن خلق شراكات استراتيجية طويلة المدى مع الصين ، وتفعيل دور اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة[24] .

وادراكا من الصين لاهمية العراق وموقعها الجيوستراتيجي فقد سعت لضمها الى مبادرة بناء (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) و(وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) على اعتبار انها تقع في مسار هذا الطريق الذي سيقود فيما لو تم تنفيذه الى تحقيق تنمية مشتركة للبلدين ، ويسهم في تحرير التجارة وتسهيل الاستثمارات وتبادل الخبرة التقنية والتكنولوجية [25] .

تدفع التنمية والتحديث كونها المحدد الاساس والموجه لسياسة الصين الخارجية وخاصة تجاه العراق الى البحث عما يأتي :

1- الاسواق لتصريف منتجاتها : وعلى الرغم من تردد الصين في الدخول الى اسواق تشهد بلدانها اضطرابات وتنافس قوى اقليمية ودولية الا انها لم تتردد في دخول السوق العراقي ، وقد بلغ حجم الصادرات الصينية الى العراق في العام 2013 ما يقارب 7 مليار دولار[26] .

2- الاستثمار : اذ بلغ عدد الصادرات الصينية المستثمرة في العراق حتى عام 2011 ما يقارب 108 شركة ، وتنقسم الاستثمارات الصينية في العراق الى قسمين :

الاول : في مجال البنى التحتية : اذ وقعت الصين العديد من العقود الاستثمارية مع العراق منها العقد الذي وقعته شركة بولي الصينية للتكنولوجيا في العام 2012 لانشاء طريق دولي للنقل البري يربط العراق بكل من سوريا وتركيا ، كما وقعت كبريات شركات الاتصالات الصينية هواوي و ZTE اكثر من 600 عقد في قطاع الاتصالات منذ العام 2004 مما جعل الشركة الاولى تسيطر على سوق الاتصالات في العراق ، اما في قطاع النقل فقد وقعت شركة DMU الصينية عقدا مع وزارة النقل العراقية لتزويدها بأثنتي عشر طقما لقطارات متكاملة للمسافرين بمبلغ 138 مليون دولار ،وشمل الاستثمار الصيني قطاع الكهرباء من خلال توقيع عقدين بين شركة شنغهاي الكتريك غروب ووزارة الكهرباء العراقية لتنفيذ محطة كهرباء الزبيدية البخارية في محافظة واسط بقيمة ملياري دولار، كما وقعت شركة CMEC الصينية هي الاخرى عقدا لتنفيذ محطة كهرباء صلاح الدين الحرارية [27] ، فضلا عن توقيع عشرات العقود الاستثمارية في قطاع البنية التحتية .

الثاني في مجال الطاقة : دفعت خشية الصين من نقص امدادات الطاقة بعد ان توجهت نحو استيراده ابتداءا من عام 1993 ، او ارتفاع اسعاره ، او احتمالية قيام الولايات المتحدة بأعتماد سياسة حظر الطاقة تجاه الصين مستقبلا الى زيادة اهتمام الصين بأمن الطاقة من خلال تنويع مصادر استيراد النفط ، وتشجيع النشاطات والاستثمارات الصينية النفطية في الخارج [28] ، ويعد العراق من اولى الدول التي توجهت نحوها الصين لهذا الغرض ، اذا احتل الاستثمار في هذا القطاع مكانة مهمة من مجمل استثمارات الصين في هذا البلد كما يوضحه الجدول الآتي :

جدول رقم 1

اهم الحقول النفطية التي تستثمر فيها الشركات الصينية في العراق منذ العام 2008

ت	اسم الشركة	سنة التعاقد	تفاصيل العقد

.1	شـركة النفـط الوطنيـة الصينية(CNPC)	تشرين الثاني عام 2008 ، اعادة توقيع العقد المبرم عام 1997	استكشاف وتطوير حقل الاحدب النفطي
.2	شـركة النفـط الوطنيـة الصينية(CNPC)	حزيران عام 2009	عقد في مجال الخدمات لمدة عشرون سنة لتطوير حقل الرميلة النفطي (وتبلغ حصة شركة النفط الوطنية الصينية 37% وشركة النفط البريطانية (38% BP) وشركة نفط الجنوب العراقية 25%
.3	شـركة النفـط الوطنيـة الصينية(CNPC)	كانون الاول العام 2009	تـم تشـكيل اتحـاد مـع شـركتي TOTAL و Petronas الـتي فـازت بجولـة الـتراخيص الثانيـة، لتطـوير حقـل حلفاويـة النفطـي ولمـدة عشـرين عامـا، وبلغت حصة الشركة الوطنية الصينية 37,5% وشركة Total نسـبة 18,75% وشـركة Petronas نسبة 18,75% وشركة نفط الجنوب العراقية 25%
.4	شـركة النفـط البحريـة الوطنيـة الصـينية (CNOOC)	آيار 2010	اقامت الشركة الصينية شراكة مع شركة النفط التركية (TPAO)، كما فـازت الشـركة بعقـد خـدمات تقنيـة تخـص تطـوير حقـول ميسـان النفطيـة ، وبلغـت نسـبة الشـركة الصـينية 63,75% و هـي تعـد المشـغل ثـم شـركة النفـط التركيـة (TPAO) بنسـبة 11,25% وشركة الحفر العراقية بنسبة 25%

https://www.iea.org/publications

تستخدم الصين شركاتها النفطية المملوكة للدولة والمذكورة في الجدول اعلاه كأدوات اساسية في تحقيق هدفها المتمثل بأمن الطاقة، وتمتلك هذه الشركات فضلا عن شركتي SINOPEC و PETROCHINA استثمارات في عدد كبير من دول العالم[29] .

اتى التعاون العراقي–الصيني اكله كما توضحه الارقام المذكورة في الجدول الاتي :

جدول رقم 2

واردات الصين من النفط العراقي الخام (الف برميل باليوم) للمدة ما بين 2007 – 2014

ت	السنة	كمية النفط الخام المستورد(الف) برميل/باليوم
.1	2007	28
.2	2008	37
.3	2009	144

.4	2010	225
.5	2011	276
.6	2012	314
.7	2013	472
.9	2014	573

www.topforeignstockes.com/2015/02/18/chinese-crude-oil-imports-by-country

3- تعزيز التبادل التجاري : تضاعف حجم التبادل التجاري ما بين الصين والعراق بعد العام 2003 الى حد كبير مما جعل العراق يحتل المرتبة الرابعة في قائمة اكبر شركاء الصين التجاريين في المنطقة العربية كما يوضحه الجدول الاتي :

جدول رقم 3

حجم التبادل التجاري ما بين الصين والعراق للمدة ما بين 2003 – 2013 (القيمة مليون دولار)

ت	السنة	صادرات العراق الى الصين	واردات العراق من الصين	الاجمالي
.1	2003	0,0032	0,56	0,56
.2	2004	3,2	1,5	4,7
.3	2005	4,1	4,1	8,2
.4	2006	6,5	4,9	11,4
.5	2007	7,6	6,9	14,5
.6	2008	13,8	11,9	25,7
.7	2009	3,3,000	1,8,000	5,1,000
.8	2010	6,275,000	3,589,000	9,865,000
.9	2011	10,443,000	3,824,000	14,268,000
.10	2012	12,660,000	4,910,000	17,570,000
.11	1–12/2013	17,970,000	6,900,000	24,870,000

المصدر : مركز معلومات الادارة العامة لمصلحة الكمارك الصينية ، وزارة التجارة الصينية .

لم يقتصر التعاون الصيني مع العراق على الجانب السياسي والاقتصادي بل تعداه الى الجانب العسكري ، اذ صدرت الصين الى العراق مجموعة من الاسلحة الصغيرة بلغت

قيمتها 100 مليون دولار لتجهيز قوات الشرطة ،كما تم تزويد العراق بمجموعة من الاسلحة مثل صواريخ ارض جو وطائرات صينية بدون طيار نوع (تساي هونغ B4) تستخدم لاغراض الاستطلاع ، فضلا عن تدريب القوات العراقية .

اما في المجال الثقافي فقد اقامت الصين دورات تدريبية لمسؤولين عراقيين من وزارة التعليم العالي والتخطيط والتجارة ، واخرى لأساتذة عراقيين ، فضلا عن منح زمالات دراسية للطلبة العراقيين [30].

المبحث الثالث : معوقات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام 2003 .

يمكن تقسيم هذه المعوقات الى ما يأتي :

اولا : المعوقات الداخلية :

ان حالة عدم الاستقرار السياسي والامني التي يعاني منها العراق نتذ العام 2003 قد القت بظلالها الكثيفة على السياسة الصينية تجاه العراق واعاقت توجهها في جوانب عدة ابرزها :

1- الجانب السياسي : هناك مؤشرات عدة يمكن ان نشير اليها في هذا النطاق وهي : ان حالة التجاذب السياسي والصراع ما بين القوى السياسية العراقية التي اربكت علاقة الصين بالعراق ، وتركت تأثيرا على ادائها الدبلوماسي حياله ، ووقوع العراق في دائرة النفوذ الامريكي مما يعيق مخططات الصين لتوسيع علاقاتها بالعراق ، واتسام السياسة الصينية بالتحفظ وتجنب المجازفة في علاقاتها الخارجية لا سيما الدول البعيدة عنها مثل العراق .

2- الجانب الاقتصادي : هناك نوعين من المعوقات في هذا الجانب يمكنها ان تعرقل التعاون ما بين البلدين منها ما يتعلق بالجانب الصيني مثل صعوبة حصول العراقيين على تأشيرة الدخول ، الى الصين ، وقيام الاخيرة بتوريد بضاعة غير جيدة للعراق بسبب انعدام الرقابة الصينية ، ونقص المعلومات الخاصة بالشركات الصينية الرصينة والفعاليات التجارية مثل المعارض ، اما ما يتعلق منها بالجانب العراقي فهي ضعف القدرات

الاستيعابية للأقتصاد العراقي ، ومعدلات التضخم العالية التي يعاني منها ، وافتقار العراق الى اسواق مالية متطورة ، ، وتدني مستوى البنية التحتية في العراق ، وانعدام الشفافية ، وحالة الفساد المالي والاداري التي اثرت بشكل كبير على كمية ونوعية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق من قبل الصين والدول الاخرى ، ووجود منافسين دوليين للصين في العراق في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار خاصة الولايات المتحدة التي تتحكم بأمن الممرات البحرية التي تمر مصادر النفط عبرها، فضلا عن سيطرتها على مؤسسات الطاقة العالمية ، مما يشكل كابحا للصين في استمرارية توجهها نحو العراق على المديين القريب والمتوسط[31]، والتأخر في تشريع قانون النفط والغاز الذي يمكنه فيما لو تم االقراره على حل المشاكل العالقة ما بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان حول تحديد صلاحية كل منهما للأستثمار في هذا القطاع ، وتشجيع شركات الطاقة العالمية ومنها الصينية على توسيع نشاطاتها وزيادة استثماراتها داخل العراق ، وحل المشاكل بين الشركات المحظورة من دخول السوق العراقي بسبب تعاملها مع حكومة اقليم كردستان ومنها شركة سينوبيك (SINOPEC)الصينية [32] .

3- الجانب الامني : اثارت سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) على اجزاء واسعة من الاراضي العراقية في 10 حزيران 2014 اهتمام الكثير من دول العالم ومنها الصين التي اعربت عن قلقها من تدهور الوضع الامني في العراق ، وانسجاما على رغبتها في الحفاظ على مصالحها في العراق قامت الين بأتخاذ خطوات عملية وجادة في هذا المجال مثل اعلان دعمها للحكومة العراقية في جهودها لمكافحة والحفاظ على الامن في البلاد ودعوتها لاتخاذ اجراءات ملموسة لحماية المؤسسات الصينية وعامليها في العراق ، ودعوة العراقيين الى توحيد صفوفهم اذا ما ارادوا القضاء على داعش [33] ، وتشعر الصين ان انتشار الحركات الانفصالية والارهابية في منطقة الشرق لاوسط ومنها العراق والتصدي لها قد يوجه

الانظار نحو اقليم شينغيانغ – يوغور ذي النزعة الانفصالية والذي تسكنه غالبية مسلمة وهو الامر الذي قد يترك تأثيرا على الامن القومي للصين ويؤثر على استقرار الاوضاع فيها ، فضلا عن ان الصراعات الداخلية بنوعيها الديني والعرقي والاقليمية في الشرق الاوسط يمكنها ان تؤدي الى تراجع حجم الاستثمارات والبضائع الصينية في المنطقة [34] .

اذن وبما ان الصين تواجه تهديدا محتملا في المناطق الشمالية الغربية من اراضيها، واعتقادها من انها يمكن ان تكون الهدف القادم للارهاب الدولي لذا نجدها قد ايدت جهود الولايات المتحدة في حملتها ضد الارهاب وسعيها لتجفيف منابعه ومصادر تمويله ، فضلا عن مصادقتها على اتفاقية الامم المتحدة الداعية لوقف تمويل الارهاب .

ان خشية الصين من الارهاب ينبع اساسا من احتمالية انتقال الاسلام السياسي الجهادي الى مقاطعة شينغيانغ – يوغور ومنها الى مناطق الصين الاخرى في حال فشل الولايات المتحدة في محاربته والقضاء عليه ، لذا نجد الصين كانت من ضمن الدول التي استغلت الولايات المتحدة هواجسها في امكانية انتصار الاسلام السياسي الجهادي ودفعها للألتفات حول استراتيجية الولايات لمكافحة الارهاب[35].

ثانيا : المعوقات الاقليمية :

ان الوضع المعقد الذي تعيشه منطقة الشرق الاوسط بسبب الحرب على العراق ، والصراعات الدينية والمذهبية ، وزيادة وتائر تدخل القوى الكبرى في شؤون المنطقة وتصاعد نسب التنافس فيما بينها اعاق جهود الصين من ناحيتين : هي تمتين علاقاتها مع بلدان المنطقة لا سيما النفطية منها ومنها العراق ، وايجاد ارضية مشتركة للتعاون بين الصين ودول المنطقة في مجال الطاقة [36] .

ان تأثير الازمات الامنية التي تعاني منها دول الشرق الاوسط ومنها العراق لن يكون آنيا بل ستكون له تداعيات على المدى المتوسط والبعيد .

تتملك الصين مصلحة في الحفاظ على استقرار الشرق الاوسط لذا نجدها تدفع بأتجاه تمتين العلاقات من حليفها التقليدي ايران وبين العراق الطامح لأستعادة دوره، بهدف تنمية مصالحها في كلا البلدين وكسب نفوذ سياسي لها في المنطقة[37].

ثالثا : المعوقات الدولية :

ان اي دراسة للعلاقة ما بين العراق والصين تستثني الولايات المتحدة كمتغير مهم في هذه العلاقة لا تعد دراسة واقعية ، فالنفوذ الكبير الذي تمتلكه الولايات المتحدة في العراق والذي يمكنه ان يؤثر على علاقتها بالصين من ناحيتين هما : كون الولايات المتحدة قد اصبحت القوة العظى الوحيدة في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، ولان العراق كان البلد الوحيد في العالم الذي تعرض للحروب والاحتلال والتدخل الاجنبي المباشر وغير المباشر في الـ 30 سنة الاخيرة من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها ، لذا فأن الصين لا يمكنها العمل بمفردها في المنطقة دون التنسيق او على الاقل ضمان عدم معارضة الولايات المتحدة ، فمصالحها مع الاخيرة اكبر من مصالحها مع اي دولة اخرى الامر الذي يشكل قيدا يمنعها من مواجهة الولايات المتحدة في اي ساحة من ساحات النزاع في العالم [38].

ودخلت الصين في تنافس مع عدد من القوى الكبرى حول العراق لاسيما مع روسيا واليابان والهند وبريطانيا وفرنسا التي حصلت هي الاخرى على استثمارات في مجال الطاقة والبنى التحتية والتعليم وعززت من علاقاتها التجارية مع العراق[39] .

المبحث الرابع : مستقبل السياسة الصينية تجاه العراق .

ترغب الصين مع تصاعد قوتها الاقتصادية وارتفاع مكانتها السياسية الى تأدية دور مهم على الصعيد العالمي ، وتوفر منطقة الشرق الاوسط الفرصة الملائمة لأظهار مكانتها ودورها لا سيما وانه كان لها موقفا واسهامات في اطار الامم المتحدة في اهم قضايا المنطقة خاصة المسألة العراقية ، وتحقيقا لهذه الرؤية قامت الصين بتبني استراتيجية المحيط الكبير وعدت الشرق الاوسط جزءا مهما منها رغم عدم امتلاكها لحدود جغررافية معه ولكن ثقله ووزنه في السياسة الدولية يفرض على الصين النظر الى

الموضوع من عدة زوايا وهي : تأثير هذه المنطقة على امنها القومي ، وتوفيرها منبرا لتطوير دبلوماسية متعددة الاطراف ، وتبديد المخاوف الناشئة من الخطر الصيني المزعوم لا سيما فيما يتعلق بمسألة الطاقة ، لذا نجد الصين تعمل على توطيد اواصر علاقتها مع دول المنطقة [40] ، اذ ان ارتفاع معدلات استهلاك الصين من الطاقة سيدفعها الى زيادة اعتماديتها على نفط المنطقة مستقبلا ، لذا لن تتردد في بذل قصارى جهدها من اجل تأمين الممرات البحرية التي تسلكها ناقلات النفط وصولا الى الصين ، وتعي الصين حقيقة انه على الرغم من الولايات المتحدة تتواجد بالقرب من هذه الممرات الا ان رؤيتها تفترض التعامل مع الموضوع بتأن وحكمة [41] .

ان موقع العراق المهم في الشرق الاوسط جعله يحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية الصينية لذا فأن الصين ستواصل توجهها نحو العراق على المدى المتوسط اذا ما ارادت ادامة نموها الاقتصادي ، فالعراق بما يمتلكه من امكانيات نفطية يمكنه ان يوفر للصين مدخلا مهما للتعاون لا سيما وان الطلب الصيني على النفط يتزايد عاما بعد اخر ، والدور الفعال للاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة العراقي والذي ساعد على اعادة انتاج الطاقة في البلاد [42] .

وتحدد الصين توجهاتها المستقبلية تجاه العراق في نقاط عدة ابرزها :استمرارية تعزيز التعاون في مجال الطاقة ، وتشجيع التعاون في المجال العسكري ، وتقديم خبراته المختلفة في هذا مجال مكافحة الارهاب [43] ، ومما سيسهل هذا التعاون افتتاح الملحقية العسكرية العراقية في الصين في العام 2013 ، ان العراق اذا ما اراد تعزيز علاقته بالصين فأنه مدعو الى اتباع عدد من الخطوات التي يمكن ان توصله الى غايته ومسعاه وهي:

1- استثمار جهده الدبلوماسي والامني من اجل التنسيق مع الصين او وضع مجموعة من الترتيبات الامنية وتبادل الخبرات والمعلومات حول نشاط الجماعات الارهابية خاصة من ان الصين يساورها قلق من احتمال انتقال هؤلاء الى اراضيها ،

2- استغلال علاقته بالصين للأنضمام الى منظمة شنغهاي للتعاون التي تولي القضايا الامنية اهمية خاصة من خلال تبادل المعلومات بين اطرافها ، وانشاء مركز لمكافحة الارهاب ، فضلا عن قضايا التعاون الاقتصادي والسياسي .

3- تشجيع الشركات الصينية في قطاع الانشاءات والبنى التحتية والكهرباء والاتصالات والاعمار الى العمل في العراق مع توفير ضمانات لهذه الشركات لأنجاح عملها .

4- امكانية الاستفادة من تجربة الصين في معالجة مشكلة انخفاض مناسيب المياه في انهاره الرئيسة ، واستخدام التقنيات الحديثة في ترشيد استهلاك المياه ، واتباع الاساليب الحديثة في الزراعة اذ لدى الصين نظام للبحث والتطوير الزراعي هو الاكبر في العالم.

5- تشجيع التبادلات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين من اجل تعميق فهم مشترك حول قضايا البلدين ، وتبادل وجهات النظر حول القضايا الاقليمية بما يعزز الثقة المتبادلة ما بين الطرفين .

6- استثمار علاقته بالصين للحصول على دعمها في المحافل الاقليمية والدولية من خلال اعتماد اليات ثابتة ومستقرة لتوثيق علاقات البلدين على اسس من الشفافية والتكافؤ والاحترام والمنفعة المتبادلة

7- تشجيع الصين على فتح قنصلية في البصرة يمكنها ان تضطلع بمهمة تقديم الخدمات القنصلية للشركات الصينية المتواجدة بشكل كبير في جنوب العراق .

8- تعزيز التعاون في المجالات الثقافية من خلال زيادة عدد المنح والزمالات الدراسية لطلبتي البلدين .

9- الاستفادة من تجربة الصين في مكافحة الفساد الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وحل ازمة السكن [44].

10- اقامة شراكة استراتيجية ما بين البلدين .

11- دعم التأييد المتبادل في القضايا التي تهم البلدين [45] .

12- استغلال حاجة الصين للنفط من اجل الحصول على دعمها الاقليمي والدولي حول مختلف القضايا[46] .

الخاتمة :

اقتضت مصالح الصين الاستراتيجية السعي لأقامة علاقات مع الدول النفطية ومنها العراق وتعميق التعاون معها في مجالات متعددة من اجل تحقيق المنفعة المتبادلة ومساعدته على تحقيق تنميته المستقلة وتجاوز ازماته المستمرة ، وتنبع سياسة الصين تجاه العراق منذ انطلاقها حتى الان من الحقائق الآتية :

1- ان الدعم الذي قدمته الصين لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالعراق ينطلق من حقيقة ان هذا الدعم يوفر لها هامشا من الحركة وان كان بسيطا في مجريات القضية العراقية، اذ ان ابعاد الامم المتحدة عن هذا الموضوع يعني ابعاد الدور الصيني عنها، وان لا يرقى حسب وجهة النظر الصينية الى ما هو مطلوب عليه، فالحضور وان كان ضعيفا في هذه القضية لكنه افضل من الغياب.

2- لم تدعو الصين الى المطالبة بأنسحاب القوات الامريكية من العراق على الرغم من مناداتها المستمرة برفض الاحتلال وذلك لثلاثة اسباب : الخشية من اثارة غضب الولايات التي تمتلك الصين مصالح واسعة معها ، والثاني : تيقنها من ان هذه المطالبة ا لن تتحقق نظرا لأمتلاك الولايات المتحدة مشروعا استراتيجيا للمنطقة واهدافا خاصة تسعى لتحقيقها لذا فوجود قواتها مهم وضروري لوضع رؤيتها موضع التطبيق ، والثالث : ان الانسحاب يمكن ان يؤدي اذا ما تم قبل بناء المؤسسات السياسية في العراق الى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار فضلا عن احتمالية استغلال الجماعات الارهابية والمتطرفة للفراغ الناتج عن الانسحاب وفرض سيطرتها على السلطة مما سيدخل العراق في دوامة العنف والحرب الاهلية التي

ستنعكس آثارها السلبية على امن واستقرار المنطقة وامكانية امتداد تأثيراتها الى الصين .

3- عملت الصين كجزء من من استراتيجيتها لنشر نموذجها التنموي الى تشجيع العراق على اتباع هذا النموذج من خلال مجموعة خطوات تطرقنا اليها في البحث وذلك لاسباب عدة هي :

1- ان تطبيق هذا النموذج في الدول المتعثرة تنمويا والخارجة من الحروب مثل العراق وامكانية نجاحه من خلال دعم الصين له سيوفر له الرعاية الكافية التي ستجعل منه انموذجا قابلا للتطبيق في دول اخرى خاصة النامية منها متفوقا على النموذج الغربي القائم على الديمقراطية واقتصاد السوق والذي فاقم من حجم المشاكل والمصاعب التي طبقته .

2- تعميق التعاون مع العراق الذي في حال اتبع النموذج الصيني في التنمية والتحديث فأنه سيحتاج بلا شك الى خبراتها في ادارة كافة جوانب الحياة، وما يستتبعه من امكانية استفادة الصين من خلال ارسال خبرائها في المجالات كافة لمساعدة العراق على ادارة شؤونه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يعني تغلغل الصيني في كافة مفاصل الحياة في العراق .

3- ان نجاح النموذج العراقي في التنمية المرتكز على الخبرات والمعرفة الصينية يمكن ان يؤشر البداية الحقيقية نحو اعتماد هذا النموذج في دول المنطقة مما يعني مزيدا من التأثير والفاعلية للدور الصيني في المنطقة مستقبلا .

4- ستقوم السعودية وبحكم قواعد التنافس الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط والرغبة في تنويع وتوسيع علاقاتها مع الدول الكبرى في العالم خدمة لمصالحها بأعاقة تطور علاقات العراق مع الصين لذا قامت بتطوير علاقتها مع الاخيرة بشكل متسارع لدرجة اصبحت تشكل اهم شركاء الصين التجاريين على الرغم من ان علاقاتهما الثنائية لم تقم الا في العام 1990

فيما تعود علاقة العراق بالصين الى العام 1958 وهذا دليل على فاعلية السياسة السعودية وعدم فاعلية السياسة العراقية والذي يعود الى عوامل عدة داخلية وخارجية .

[1] – د. محمد بن هويدن ، السياسة الخارجية الصينية من الايديولوجية الى البراغماتية : الموقف من ازمة العراق انموذجا، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد 96، شتاء 2007 ، ص ص 118 –119 .

[2] – د. محمد بن هويدن ، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي ، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 13 ، شتاء 2007 ، ص 61 .

[3] - Scott j . Lee , From Beijing to Baghdad : Stability and Decision – Making in Sino – Iraqi Relations , 1958 -2012 ,(University of Pennsylvania , 1 April 2013) , p.22 .

[4] – ايفان ميديروس وجين ليانغ تسيانج ودان بلومنثال ، السياسة الصينية في الشرق الاوسط ، (القاهرة ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد 10 ، 2005) ، ص 26 .

[5] – د . محمد بن هويدن ، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 62 – 63 .

[6] – للمزيد من التفاصيل حول هذه الحقبة ينظر : رحمن لوعان محسن ، العلاقات العراقية – الصينية : دراسة في الجانب الاقتصادي بعد العام 2003 ، بحث ترقية مقدم الى (معهد الخدمة الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية) ، نيسان 2015 ، ص 27 .

و د. محمد بن هويدن ، السياسة الخارجية الصينية من الايديولوجية الى البراغماتية : الموقف من ازمة العراق انموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص 120 .

[7] – المصدر نفسه ، ص ص 120 – 121 .

[8] – د. محمد السيد سليم ، السياسة الصينية ازاء القضايا العربية : وجهة نظر عربية ، مجلة الفكر السياسي ، السنة الثانية ، العدد السابع ، صيف 1999 ، ص 8 ، منشور على الموقع www.awu.sy?page=search&lang=ar

[9] – كامل صالح ابو جابر ، الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين : موقف الصين من بعض القضايا العربية ، مجلة الفكر السياسي ، السنة الثانية ، العدد السابع ، صيف 1999 ، ص ، منشور على الموقع www.awu.sy?page=search&lang=ar

[10] – تشاو قوة تشونغ ، دراسات صينية في قضايا الشرق الاوسط : واقعها ومستقبلها ، مجلة الفكر السياسي ، السنة الثانية ، العدد السابع ، صيف 1999 ، ص ، منشور على الموقع www.awu.sy?page=search&lang=ar

[11] – د. محمد بن هويدن ، السياسة الخارجية الصينية من الايديولوجية الى البراغماتية : الموقف من ازمة العراق انموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 121– 122 .

[12] – عمر هاشم ذنون الحيالي ، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ عام 2003 وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية العلوم السياسة ، جامعة الموصل 2014) ، ص 73 .

[13] – رحمن لوعان محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 .

[14] – عمر هاشم ذنون الحيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص 110 .

[15] - Jon Alterman & John Garve, *The Vital Triangle : China, the United States, and the Middle East* , The CSIS press ,Washington DC ,(2008) , p.30 .

[16] - Thomas J. Christensen , PRC Foreign after the National People s Congress : Iraq ,North Korea , SARS , And Taiwan , China Leadership Monitor , no . 7 , May 7 , (2003) , pp.1-2 .

[17] – عبد الخالق شامل محمد ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية : انموذج العراق 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005)، ص 90 .

[18] – للمزيد من التفاصيل حول حيثيات الاحداث وتطوراتها ينظر : د. محمد بن هويدن ، السياسة الخارجية الصينية من الايديولوجية الى البراغماتية : الموقف من ازمة العراق انموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 128– 133 .

[19] - , op. cit., p. 24 . Jon Alterman & John Garve

[20] - Scott J. Lee , op. cit., p. 84 .

[21] - Peter Hays Gries , China Eyes Hegemon , Orbis , Summer ,(2005) , pp.405-406.

[22] – د. ابتسام محمد العامري ، سياسة الصين الخارجية والعلاقة مع العراق ، ورقة قدمت الى الندوة العلمية الموسومة (السياسات الخارجية للدول الاسيوية الرئيسية والعلاقات مع العراق)التي عقدها قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية / بيت الحكمة ، بغداد ، 30 آذار (2016) ، ص .

[23] – وقعت الصين اتفاقيات مع النظام السابق لتطوير حقلي الاحدب في العام 1997 والحلفاية في العام 1998 ، وعلى الرغم من ادراك الصين لصعوبة تنفيذ هذه الاتفاقيات بسبب الحصار المفروض على العراق آنذاك الا انها رأت ان تنفيذ هذه الاتفاقات بمثابة فرصة نظرا لرغبتها بأنتزاع تنازلات من الحكومة العراقية قد لا تتوفر لها بعد تغيير النظام او تطالب الحكومة الجديدة بتنفيذها ، فالصين عادة ما تكون حذرة جدا في توجيه استثماراتها الى دول تعاني من مشاكل نظرا لتجاربها المريرة في خسارة استثماراتها بعد تغيير الانظمة كما حدث في ليبيا ، للمزيد من التفاصيل ينظر : ابتسام محمد العامري ، نظرة عامة على العلاقات العراقية – الصينية بعد العام 2003 ، صحيفة الزمان ، السنة السابعة عشرة ، العدد 5063 ، 30 آذار 2015 ، ص 15 .

[24] – د. ابتسام محمد العامري ، سياسة الصين الخارجية والعلاقة مع العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 5 .

[25] – طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ هذه المبادرة في العام 2013 ، وقد دعت الصين من خلال تصريحات الرئيس الصيني ووزير الخارجية وانغ يي اثناء زيارته للعراق في شباط 2014 للأنضمام الى هذه المبادرة ، للمزيد من التفاصيل ينظر : ميادة عبدالله ياسين ، البعد الاقتصادي في سياسة الصين الخارجية ، بحث ترقية مقدم الى (معهد الخدمة الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية ، 2015)، ص ص 89 – 90 . و www.arabic .people.com.cn

[26] –د.ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات العراقية الصينية بعد عام 3003 ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

[27] – رحمن لوعان محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ص 46 – 48 .

[28] – للمزيد من التفاصيل ينظر : علي حسين باكير ، دبلوماسية الصين النفطية : الابعاد والانعكاسات ، تقديم : د. محمد المجذوب (بيروت ، دار المنهل اللبناني ، 2010) ص ص 162 – 164 .

[29]– للمزيد من التفاصيل حول استثمارات هذه الشركات ودورها في تعزيز امن الطاقة في الصين ، ينظر : فيديا نادكارني ، الشراكات الاستراتيجية في آسيا : توازنات بلا تحالفات ، سلسلة دراسات مترجمة 64 (ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2010) ص ص 288 – 289.

[30] – ميادة عبدالله ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 49 – 95 .

[31] – عمر هاشم ذنون الحيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص 155 و ص ص 165 – 167 .

[32] – بخلاف الشركات النفطية الصينية الثلاث التي تعمل في العراق بموجب عقود الخدمة ، فأن هذه الشركة المتخصصة بتكرير النفط وبناء المصافي حصلت على عقد مشاركة في اقليم كردستان بعد شرائها لحصص شركة اداكس السويسرية – الكندية بمبلغ 8,8 مليار دولار محققة اكبر استحواذ في تاريخ الشركات النفطية الصينية العاملة خارج البلاد ، مما دعا الحكومة العراقية الى منعها من المشاركة في مناقصات جولات التراخيص التي اجرتها وزارة النفط العراقية في عامي 2009 و 2010 ، لأن هذا الاستحواذ يعد قانونيا من وجهة نظر الاخيرة ، للمزيد من التفاصيل ينظر : رحمن لوعان محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 67 وص 97 .

[33] المصدر نفسه ، ص ص 35 – 36 .

[34] - Qian Xuewen , China s Energy Cooperation with Middle East Oil – Producing Countries , Journal of Middle Eastern and Economic Studies , vol . 4 , no. 3 , September (2010) , p. 6 .

[35] – مدين علي ، حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية : بحث في الامكانيات والتحديات مع اشارة خاصة الى مستقبل دورها في الشرق الاوسط ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ، جامعة دمشق ، عدد 19 – 20 ، حزيران ،(2006) ، ص ص 181 – 182 ، ص ص 195 – 196 .

[36]- op. cit., p.6 . Qian Xuewen ,

[37] – للمزيد من التفاصيل ينظر : رحمن لوعان ، مصدر سبق ذكره ، ص 29 و ص 94 .

[38] – المصدر نفسه ، ص ص 87 – 97 .

[39]– للمزيد من التفاصيل ينظر : عمر هاشم ذنون الحيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 97 – 98 .

[40]–يي كنغ، تطورات جديدة في الشرق الاوسط وسياسة الصين الشرق اوسطية، مجلة شؤون الاوسط، ص ص 61–62.

[41]– د. مروان قبلان ، دبلوماسية الصين النفطية واحتمالية الصراع مع امريكا ، مجلة دراسات استراتجية ، العدد 19 – 20 ، حزيران (2006)، ص ص 217 – 218 .

[42] – : عمر هاشم ذنون الحيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 156 – 158 ، ص 174 .

[43] – ميادة عبدالله ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 101 –102 .

[44] – رحمن لوعان محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 101 – 105 .

[45] – تشانغ هونغ ، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية ، مجلة الفكر السياسي ، السنة الثانية ، العدد السابع ، صيف 9 (1999) ، ص 6 .

[46] – علي حسين باكير ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 254 – 200 .